



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

الديموقراطية واقتصاد السوق

الديموقراطية واقتصاد السوق - علاقات دعم متبادلة

• ضرورة وجود قوانين ولوائح تنظيمية سليمة يعززها احترام القانون من أجل النمو القوي لأنشطة الأعمال في اقتصاد السوق.

• ضرورة أن تسمح إجراءات صنع القرار بالمشاركة والتغذية المرتدة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع. وفي غياب أنظمة التغذية المرتدة والمساءلة، تفقد عمليات التنظيم الحكومية والموازنة ومختلف الجوانب اليومية للحكم الصالح الاتصال بينها وبين الناس والمجموعات التي ما وجدت إلا لتخدمها. ومن أمثلة ذلك إتاحة فترات لإبداء الملاحظات والآراء، وعقد جلسات الاستماع، ونشر مسودات اللوائح المقترحة.

وبينما توجد قضايا وإصلاحات كثيرة تؤدي إلى نجاح الديمقراطية فإن الدول التي نجحت في التعامل مع هذه التحديات الرئيسية الأربعة نجحت كذلك في تحقيق آمال شعوبها وتطلعاتها وفي إيجاد الفرص

يشير التاريخ المعاصر إلى أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الموجهة نحو اقتصاد السوق تكون أفضل استعدادا للاستجابة لتحديات العولمة من غيرها. وهناك على وجه التحديد أربعة جوانب أساسية للديموقراطية ثبت أن لها تأثيرات حاسمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل:

• النظام الديموقراطي السليم هو أفضل ضمان للاستقرار السياسي الذي يعتبر بدوره عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص على المدى الطويل.

• قيم الديمقراطية مثل الشفافية والمساءلة تعتبر أساسية بالنسبة للحكومة الفعالة المستجيبة وإلى النشاط الاقتصادي الكفاء والمزدهر. وللتدليل على ذلك، يجدر الاهتمام بدراسة الأزمات المالية التي تعرضت لها دول آسيا وروسيا في أواخر التسعينات.

الديموقراطية واقتصاد السوق

الاقتصادية الأساسية للنمو البشري
وتخفيف حدة الفقر. وعلى النقيض
من ذلك، فإن الدول التي تخفق في
إقامة حكم ديموقراطي صالح تتعثر
خطى تقدمها وتعجز عن الاستفادة
من الفرص الكثيرة التي توفرها
العولمة.

